

لا توجد صفقة من غير مشتر وبلا فترة زمنية

«الشال»: المطلوب وقف «ابتدال» سهم «زين»!

إنجاز الخطة التنموية مهم لقياس أداء الحكومة

ودعم البطالة الى جانب ان استمرار هذا القطاع على وضعه الحالي مستحيل، فهو لن يخرج قيادات تتولى زمام المبادرة في صناعة بلد متميز. وسوف يؤدي الى تخلف انجاز المعاملات، بل وتخلف بيئة العمل. والخروج من مازق التخلف يحتاج الى ايثار وتضحية وصرامة في احترام النظم والقوانين كما يحتاج الى تقدير دقيق لحجم الموارد المتاحة. على مدى ربع قرن قادم تم توجيهها لخلق أكبر قدر من فرص العمل الحقيقية ضمن خطط زمنية ملزمة الى حد التقديس وسوف ينعكس ذلك تلقائياً، على نوعية التعليم ونوعية الخدمات العامة وسرعة حصول المستفيد منها عليها. وعلى سوق العمل عامة. وما عدا ذلك ليس سوى عمليات تجميل، بعضها ضروري، مرحلياً، وقد يخفف من سرعة التعديلات، ولكنها لا تصلح بديلاً ولا ترقى الى مرحلة توفير البناء الضروري.

على أداء أهم إدارات البلد وخطرها، والثاني ضرورة تحسين قاعدة المعلومات، لجهتي النوعية والحدثة في البلد الذي تخلف، كثيراً في معلوماته، حتى مقارنة بدول مختلفة، والأمثلة كثيرة، تراوح ما بين أرقام الحسابات القومية، مثل ارقام الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية والتضخم، ولا تنتهي بالسكان والعمالة والنفط والكهرباء، والماء، وما إليها، والمؤكد ان الممكن لمواجهة ظرف البلد الاستثنائي، هو أفضل مما يوفره مشروع الخطة الحالية، فالاستمرار في ممارسات الامر الواقع سوف يجعل من الصعب جدا تجسيد هذا «الممكن» في طموحات الخطة الحالية لان استمرار استخدام قطاع التعليم او القطاع الصحي مركزاً للتوظيف، سوف ينعكس لفترة طويلة على مستوى رأس المال البشري. والازدحام في القطاع العام - 80 في المئة من قوة العمل الكويتية - رغم تحسين النسب بسبب قوانين ترقيعية مثل دعم العمالة الوطنية

تطرق التقرير الى مشروع الخطة الخمسية المقبلة وأوضح انه لم تلتزم الكويت في اي يوم من الايام بخطة تنموية بقانون سوى خلال النصف الثاني من عقد الثمانيات من القرن الفائت، وفي الحقيقة، لم يكن هناك معنى لذلك الالتزام، لانها فترة تم فيها تعليق العمل بالدستور «أبي القوانين» ولم تحقق الخطط او مسودات الخطط، سواء اكانت ملزمة او غير ملزمة، ايا من اهدافها، لذلك فان طموحنا من مشروع الخطة الحالية ليس بمرحلة استثنائية لديه ثروة مؤقتة ويحتاج كثيرا الى توظيف عوائدها بعقلانية - والخطط يفترض ان تكون خارطة طريق لاستخدام راجح للعقل- وانما بعض من طموح متواضع وضروري فيجب إعادة خطة والالتزام الحقيقي بها. وهذا الموقف ناتج عن رغبة بتحقيق هدفين متواضعين الاول، يمكن تلخيصه بالزام الحكومة بالعمل الكويتية - رغم تحسين النسب كميّة وزمنية يصعب جدا دونها اصدار احكام

دينار كويتي، وحلت في الترتيب الاول بالنسبة الى القيمة الرأسمالية، في السوق الكويتي، بفارق 966.656 مليون دينار كويتي عن ثاني اكبر الشركات، وهو «بنك الكويت الوطني». وقد اقلت «اجيليتي» تداولات اليوم نفسه بقيمة سوقية بلغت 669.975 مليون دينار كويتي، لتحل الترتيب السادس، عملها الرئيس الحكومة الاميركية الكويتي ان يتفوق، كاقصاف خدمات، الرأسماليتين لهاتين الشركتين هو تفوقهما في تقديم خدماتهما، ليس محليا حسب وانما على النطاق الاقليمي، امتدادا عبر العالم، واذا كان للاقتصاد الكويتي ان يتفوق، كاقصاف خدمات، فان نواته هي شركات ناجحة، مثل «زين» و«اجيليتي» وبعض وحدات القطاع المصرفي، مثل «بنك الكويت الوطني» و«بيت التمويل الكويتي»، وتجاوز الهفوات ومحاولة البناء على الجهد الإيجابي واختيار الوسيلة والتوقيت المناسب للتسويق، في حالة الرغبة في البيع، كلها عناصر تعمل لصالح الاقتصاد الكلي وبيئة الاعمال في الكويت ومجموع المساهمين.

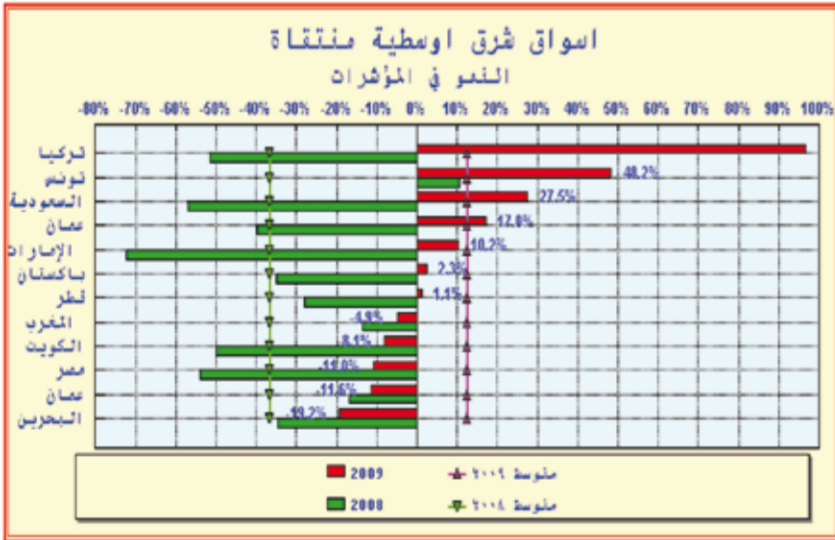
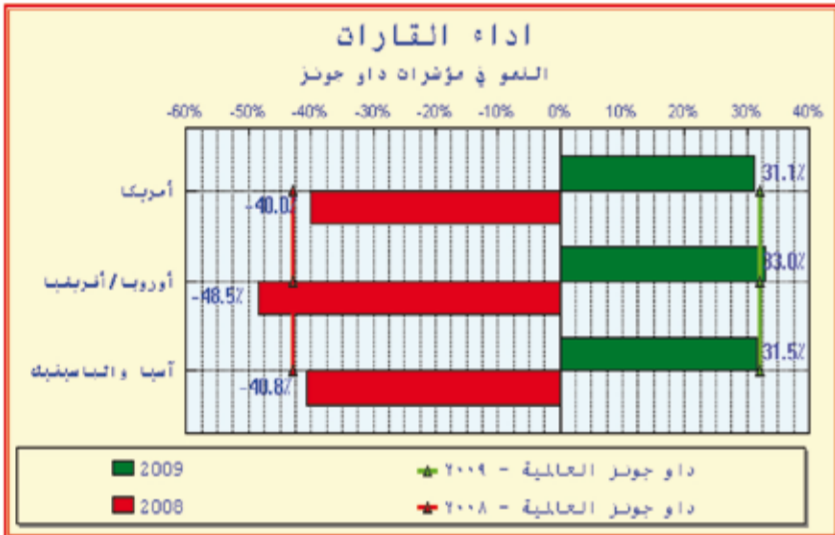
إرجاع وقف الصفقة إلى الظروف العالمية غير صحيح

قد لا يأتي مشتر جديد للشركة قبل عامين حتى ينضج استثمارها في نيجيريا والسعودية

من وقف ابتدال سهم «زين»، لانها شركة جيدة، ولا بد من الترتيب والانتزاع الى حين وصول طلب شراء اذا كان لابد من بيع حصة فيها، وقد لا يأتي طلب مرض قبل نحو سنتين، وهو الوقت اللازم لنضج استثمارين رئيسيين لها، في كل من نيجيريا والسعودية. كما لا بد ل«اجيليتي» من حسم امرها، فهي ك«زين» شركة جيدة، ولا نريد الخوض فيما اذا كانت قد ارتكبت خطأ جسيما ان صدق اتهامها من قبل الجيش الاميركي بالتلاعب في الاسعار او لا، ولكن لابد لها من تجاوز ما حدث لها ودفع ثمنه، ان كان

تناول تقرير الشال الاقتصادي الاسوعي تطورات صفقة «زين» ومشكلة اجيليتي والافصاح غير الواضح في الحالتين. ووضح ان نصف التعديلات لاية ازمة سببه نفسي، وان كثيرا من الجهد، على نطاق العالم، يوظف لاستعادة الثقة، واهم مكونات هذا الجهد الاصرار على الشفافية، اي عرض الاوضاع كما هي حقيقية، وفي هذا السياق، فان الاعلان عن استمرار صفقة «زين» لم يكن موقفا، ولا بد من الاعلان عن توقف الصفقة، فما من صفقة تقتصر عناصرها على نوايا البيع، ان لا يوجد مشتر، وليس ثمة حدود زمنية لاتمام الصفقة او حد لسعر البيع غير المعلن للصفقة القديمة وكان يحدود دينارين. وليس صحيحا ان عدم اتمام الصفقة، في 9 يناير 2010، سببه تغير الظروف الاقتصادية الى الاسوأ، فمستوى العالم كل الاقتصادات الرئيسية حققت تطورا ايجابيا في نومها، وكل مؤشرات اسواق المال العالمية كسبت، في عام 2009، نغاطا، وصلت بالنسبة الى السوق الهندي او سوق العملاء المحتملين للصفقة، الى نحو 80 في المئة، ولا بد

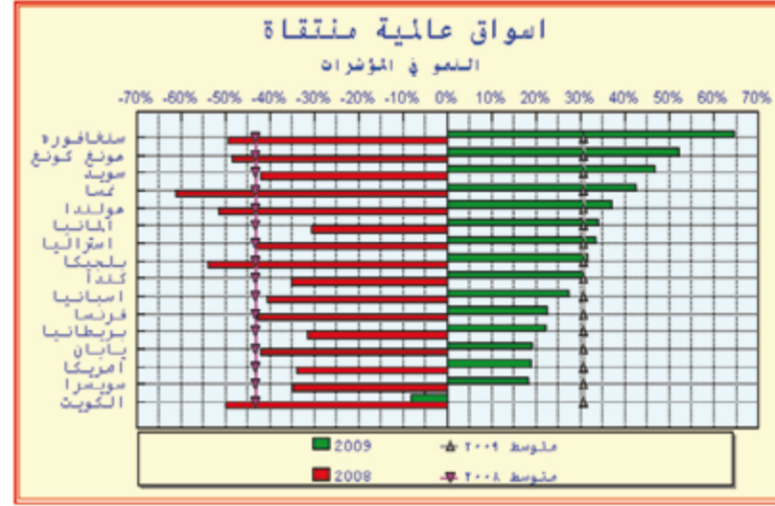
أداء البورصة أسوأ من أداء الأسواق العالمية



في المئة وهو اعلى بنحو «0.1» نقطة مئوية واحدة من متوسط مؤشر العائد الجاري، للأسواق المذكورة، البالغ 3 في المئة.

وتجدر الإشارة الى ان تنافسية سوق الكويت للأوراق المالية من حيث العائد الجاري كانت اعلى من المتوسط العالمي بنحو «1» نقطة مئوية واحدة، في نهاية عام 2008، عندما كانت قد بلغت نحو 6.4 في المئة وقد تراجعت في عام 2009 نتيجة الانخفاض الكبير في اسعار اسهم الشركات المحلية.

وبلغ متوسط العائد الجاري لـ16 سوقا ناميا منتقاة، نحو 2.8 في المئة، في نهاية عام 2009 وهو ادنى من مثيله المسجل، في نهاية عام 2008 والبالغ نحو 4.7 في المئة، وبلغ متوسط مؤشر «P/E» نحو 2 ضعف مقارنة بنحو 10.1 اضعاف، في نهاية عام 2008، واحتل سوق الكويت للأوراق المالية المركز الرابع من تلك الاسواق بالنسبة للعائد الجاري، وهو الذي كان قد حل في المركز الثالث في عام 2008 والمركز قبل الاخير، بالنسبة الى مؤشر «P/E» وهو الذي كان قد حل في المركز السادس، في نهاية عام 2008، واحتل سوق الكويت المرتبة التاسعة في مستوى انخفاض مؤشره طبقا لمؤشر الشال مقارنة بـ12 سوقا ماليا في الشرق الاوسط، وبلغ متوسط النمو غير المرجح لمؤشرات تلك الاسواق نحو 12.4 في المئة، بعد ان حققت تراجعا خلال عام 2008 بلغت نسبته نحو 36.8 في المئة، وتجدر الإشارة الى ان 7 اسواق من اصل 12 سوقا ماليا قد حققت نموا في مؤشرها، وان سوق تركيا المالي قد حقق اعلى نسبة نمو بلغت 96.6 في المئة بينما سجل سوق البحرين للأوراق المالية أكبر تراجع بما نسبته 19.2 في المئة، ومع تعديل اسعار الصرف مقابل الدولار الاميركي ارتفع متوسط التراجع في المؤشرات الى نحو 11.8 في المئة، بينما كان هذا التراجع خلال عام 2008 قد قارب 40.1 في المئة.



الريحية «P/E»، للأسواق المالية العالمية المنتقاة عينها، بعد ان معدل العائد الجاري لتلك الاسواق «Cash Yield» بلغ نحو 3 في المئة، كما في 2009/12/31، مقارنة بمعدل 5.4 في المئة في نهاية عام 2008 اما بالنسبة لمعدل مؤشر مضاعف السعر الى الربحية «P/E» لتلك الاسواق، فقد بلغ نحو 21.5 ضعف، وهو اعلى - أسوأ - من مستواه الذي بلغه، في نهاية عام 2008 عندما كان نحو 8.5 اضعاف، ويبدو ان التذني في هذا المؤشر، ناتج عن التراجع الكبير في مستويات الربحية، على نحو اكبر من التراجع في مستويات الاسعار، وقد تراجعت مؤشرات أداء سوق الكويت للأوراق المالية في مجموعة الاسواق العالمية المنتقاة، حيث بلغ مؤشر مضاعف السعر الى الربحية «P/E»، لسوق الكويت المالية نحو 29 ضعفا، وهو اعلى - أسوأ - من مثيله للأسواق المذكورة، والذي بلغ نحو 21.5 ضعفا، اما مؤشر العائد الجاري فقد بلغ في 2009/12/31 نحو 3.1

للاسواق المالية العالمية بعد التراجع في المؤشرات جميعها، خلال عام 2008، بنحو 42.8 في المئة بعد ارتفاعات متباينة، خلال السنوات 2003 - 2007 حيث نما، خلال عام 2007، بنحو 8.4 في المئة، ومقارنة بعام 2006 بنحو 18.5 في المئة. والاسواق المالية مقارنة بتراجع وحيد سجله سوق الكويت للأوراق المالية بلغت نسبته 8.1 في المئة مقارنة بوضعه عندما كان في المركز قبل الاخير بالقياس الى معدل تراجعه في نهاية عام 2008 الذي بلغ 50 في المئة. وتجدر الإشارة الى ان متوسط الارتفاع بلغ نحو 30.8 في المئة خلال عام 2009 مقارنة بانخفاض بلغ نحو 43.5 في المئة خلال عام 2008 وارتفاع بنحو 8.4 في المئة، خلال عام 2007. وعند تحليل المعدلات البسيطة «غير الوزونة» لمؤشري العائد الجاري ومضاعف السعر الى

قام التقرير بتحليل أداء سوق الأوراق المالية ومقارنته بأسواق مالية منتقاة في المنطقة والعالم وبين ان مؤشرات الاسهم في العالم شهدت خلال عام 2009، ارتفاعات متباينة حيث ارتفع مؤشر داو جونز للعام «DJI»، بنحو 31.9 في المئة مقارنة بتراجع كبير بلغ نحو 42.8 في المئة في عام 2008. ويهبط مؤشرات اسواق المال العالمية خلال عام 2008 بعد ان انفجرت في خريف ذلك العام ثاني أكبر أزمة مالية مؤقته، تركت تأثيرها المباشر على أداء الاقتصاد الاميركي الذي اثر بدوره، على اقتصادات العالم، ليصيب الاقتصاد العالمي اول انكماش منذ اكثر من ستين عاما، ولكن التعاون العالمي غير المسبوق في مواجهة الأزمة عكس الاتجاه نحو الموجب، يأسرع مما كان متوقعا، وكانت البداية تعافي مؤشرات اسواق المال.

وشملت الارتفاعات جميع مؤشرات داو جونز، مؤشره داو جونز العالمي للولايات المتحدة نما بما نسبته 25.9 في المئة، في حين نما مؤشر داو جونز الشامل للاميركيتين بنسبة 31.1 في المئة وارتفع مؤشر اميركا اللاتينية بنحو 104.3 في المئة اما مؤشر داو جونز العالمي الشامل لاروپا فقد ارتفع بنحو 33 في المئة، وارتفع المؤشر ذاته، اذا استثنينا المملكة المتحدة، بنحو 30.3 في المئة وكان وضع اسيا مماثلا لوضع الاميركيتين واوروپا، فمؤشر داو جونز العالمي، لاسيا الهادئ، ارتفع بنحو 31.5 في المئة بينما ارتفع مؤشر اليابان بنسبة طفيفة، بلغت نحو 3.9 في المئة.

وتشير الارقام الى ان وزن السوق الاميركي ودرجة تأثيره كبيران جدا على بقية الاسواق العالمية، ويتضح ذلك من خلال نمو أداء مؤشر داو جونز للعام اجمع، بنحو 31.9 في المئة فارتفع مؤشر العالم باستثناء الولايات المتحدة الاميركية، كان بنسبة أكبر قاربت 37 في المئة، ويأتي هذا النمو

25 شركة تشارك في المعرض الدولي السابع للعقار

من الصناعات او القطاعات الضرورية لنمو اقتصاد اي دولة ترمي إلى الرقي في مستواها الاقتصادي بقطاع بعيد عن القطاع النفطي. وهذا تماما هو الدافع الرئيسي الذي جعل للشركة استراتيجيتها جديدة تطبق حاليا على أرض الواقع. وأشار الحداد إلى أن الشركات المشاركة ستعرض مقارنات محلية وخارجية وعربية، متوقفاً أن يحقق المعرض مبيعات كبيرة نظراً للعروض المقدمة من الشركات والتي تصل إلى أقساط ميسرة تبدأ من 50 ديناراً. وأكد الحداد أن وضع السوق العقاري في عام 2010 سيكون أفضل، لاسيما بفضل مجموعة من العوامل الإيجابية التي ساهمت في إعادة الثقة بالسوق العقارية خلال الشهر الماضي أبرزها عمليات إعادة جدولة ديون بعض الشركات، إلى جانب تحويل بنك الكويت والشرق الأوسط إلى إسلامي، علاوة على الارتفاع الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية خلال تداولات الفترة الماضية، حيث ساهمت تلك العوامل في نمو وتشجيع المستثمرين بمختلف مستوياتهم للاستثمار في العقار، مشيراً إلى أن الشركة تعي تماماً أهمية هذا القطاع وتأثيره على المستوى الاقتصادي المحلي والدولي حيث ان صناعة المعارض باتت

وأضاف الخضري أنه لتحقيق عمليات التنمية المستدامة يلزم تحقيق المساواة في توزيع القروض على المستوى المكاني أيضا بحيث يجد ذلك من استمرار تيارات الهجرة من منطقة إلى أخرى، وبالتالي إحداث خلل في عمليات التنمية وأن يكون لدى الجميع فرص متساوية اما للحصول على الوحدات السكنية تتناسب مع احتياجاتهم وتحقق آمالهم وطموحاتهم أو بالنسبة للشركات / الأفراد ان تشارك في الحصول على التمويل اللازم لعملية البناء والتحسين طبقا لقانون، حيث ان تجاهل عنصر التحسين والتطوير للمساكن القائمة سوف يرفع حجم الطلب على الوحدات الجديدة، وبالتالي زيادة الموارد المطلوب تمويلها.

الخضري: قانون التمويل العقاري عنصر أساسي في التنمية

المالية الدعامة الرئيسية في جانب العرض ويمكن تعريفها على أنها مصطلح عام يطلق على شراء وبيع الأموال مجمعة في عدة أشكال من الأوراق المالية. وبين أن قانون التمويل العقاري يجب أن يعتمد على استدامة التدفقات النقدية نتيجة عمليات تمويل القروض خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وبالتالي لا يمكن وضع تصور مالي ثابت لفترة زمنية تصل إلى 20 عاما، ولكن يتطلب الأمر أن يكون القانون إطار عمل عام يدعم مجموعة من الإجراءات المستمرة والتي تحافظ على استدامته، فعوامل التضخم والقدرة الشرائية لا يمكن القطع باستمراريتها خلال فترة التمويل.

التمويل العقاري كذلك تمثل القدرة الشرائية والذي يقاس مدى استطاعة الأسرة شراء وحدة سكنية، وهناك مؤشر قوي لقياس تلك القدرة الشرائية يعتمد على نسبة السعر إلى الدخل وهي تقوم بمقارنة متوسط سعر العقار مع الدخل السنوي للأسرة. فيما أضاف الخضري أن جانب العرض يشكل حجم وطبيعة القرض العنصر الأساسي وما تشمله من طريقة السداد والتي تمتد إلى فترة زمنية محددة ويحصل فيه المقرض على فائدة، كذلك يشكل عنصر الدعم في توفير تمويل بأسعار فائدة أقل من سعر السوق، أو أي شكل آخر من أشكال دعم النشاط مثل تخفيض سعر الأرض، كما تشكل الاسواق

قال فرج الخضري رئيس مجلس إدارة المتخصص العقارية ان عملية التمويل العقاري سلسلة متصلة من الحلقات تبدأ من عملية البناء والشراء للعقار وتحديد سعر البيع والذي يعتمد جانبيين هما الطلب والعرض. وشرح الخضري ان جانب الطلب يعتمد بصورة مباشرة مستوى الدخل وسعته والرغبة في الادخار كذلك على حوافز الادخار (مثل معدل أسعار الفائدة على المدخرات، الضرائب المفروضة على المدخرات.....) وقد يختلف الطلب الفعلي بصورة كبيرة عن الاحتياجات السكنية التي تحدد وقتا للتطلعات النكافية الطبقية، وتشكل الأسرة، وإذا ما كان هذا هو الوضع السائد، فإن هناك مجالا لتطوير نظام

أعلنت المجموعة الدولية للمشاريع القابضة الانتهاء من تطبيق عدد من البرامج الحديثة في إدارة الموارد البشرية في المجموعة وشركاتها التابعة والزمنية بما يساهم في رفع معدلات الكفاءة والإداء والإنتاجية للكوادر العاملة. وأشار مدير إدارة الموارد البشرية في الشركة عبد اللطيف الدواس إلى ان إدارة الشركة ستواصل

«الدولية للمشاريع القابضة» تستقطب كوادر جديدة

في السوق ويمثل قيمة مضافة لعمل الشركة وسرعة إنجاز مهامها مشيراً إلى انه تم مؤخرا تفعيل نظام الانترنت الذي يمكن الموظف من استخدام النظام من أي مكان في العالم عبر شبكة الانترنت. وكشف الدواس عن نجاح الشركة في استقطاب عدد من الكوادر المهنية المتخصصة أصحاب

مسيرة التطور التي تشهدها الشركة في مجال تنمية الموارد البشرية واستقطاب أفضل الكوادر المهنية لمجالات العمل المختلفة إيمانا منها بالدور المحوري للموارد البشرية في نمو وتطور المؤسسات. وأوضح ان الشركة تطبق نظاما شاملا لإدارة الموارد البشرية يتلاءم مع وضع المجموعة

أعلنت المجموعة الدولية للمشاريع القابضة الانتهاء من تطبيق عدد من البرامج الحديثة في إدارة الموارد البشرية في المجموعة وشركاتها التابعة والزمنية بما يساهم في رفع معدلات الكفاءة والإداء والإنتاجية للكوادر العاملة. وأشار مدير إدارة الموارد البشرية في الشركة عبد اللطيف الدواس إلى ان إدارة الشركة ستواصل

رئاسة التحرير	ادارة التحرير

سكرتير التحرير	رئيس القسم

التصحيح	اسم المنفذ
	فادي منصور